

أحمد بهاء الدين

(١٩٢٧-١٩٩٦)

صاحب الفكر الاشتراكي

هو علم من أعلام الفكر والثقافة ونبض لمشاعر مجتمع يعبر عن مشاكله وأحلامه ورؤاه وتطلعاته نحو مستقبل أفضل ونظراً لأنه نشأ في أسرة بسيطة فقد أحس بمشاكل كل البسطاء من عامة الشعب فتبنى قضايا الفقراء والدفاع عنهم من أجل تحسين حالهم حتى أنه كان يرى أن الصراعات الإنسانية تبدأ من لقمة العيش وهذا ما جعله يؤثر الفكر الاشتراكي.

ولد أحمد بهاء الدين في قرية الدوير مركز صدفا محافظة أسيوط في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ومنذ طفولته أطلق عليه أهل والده عبد العال أفندي شحاته اسم غاندى حيث كان صغير الجسم أسمر نحيلاً ولم تأت هذه التسمية من مجرد تشابه في الجسم الصغير النحيل فقط بل لولعه الشديد بقراءة كل كتابات المهاتما غاندى فتأثر بوجوده الأسطوري بزمه وقناعته الخاصة وطموحه في تحرير الهند من الاستعمار البريطاني فكان بهاء يتأثر من إنسانيته.

واصل بهاء رحلة تعليمه حتى تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٤٦ التي كان لها أكبر الأثر في كتاباته وأرائه فالدارس للحقوق يستطيع أن يدقق ويحلل عناتصر القضية التي يتناولها ويصل إلى النتائج في سهولة ويسر كما يجيد الدفاع عن رأيه فيها وبعد تخرجه عمل في إدارة التحقيقات في وزارة المعارف ثم دخل عالم الصحافة وكان في أول حياته الصحفية يكتب في مجلة اسمها الفصول كان يصدرها الرائد الكبير محمد زكى عبدالقادر ثم توالى نجاحاته في عالم الصحافة والإبداع حتى عمل في روز اليوسف ورأس تحرير مجلة صباح الخير والتي تعتبر آنذاك إضافة جديدة وجادة ومميزة للصحافة العربية حيث أدخل الصحافة الشابة لأول مرة من خلالها. انتقل بعد ذلك كاتبتنا الكبير أحمد بهاء الدين إلى أخبار اليوم ليجدد دماءها ولم يكن ذلك البحث عن المواهب الشابة والتميزة القادرة على الابتكار وإضافة الجديد وعندما لمع نجم أحمد بهاء الدين في عالم الصحافة سعياً وراءه بحاسة أصحاب المدرسة الصحفية الخيرية فعرضوا عليه رئاسة التحرير في أخبار اليوم فوافق على العمل معهم.

وكانت أخبار اليوم بالنسبة لأحمد بهاء الدين نقلة أخرى جاءت بعدها الأهرام حيث عمالقة الصحافة والأدب في العالم العربي فعمل بالأهرام حتى تولى رئاسة تحريرها في ٢٥ مايو ١٩٧٤ ثم قاد أحمد بهاء الدين نقابة الصحفيين في فترة كانت مليئة بالمشاكل والخلافات التي كانت تشب حتى بين أبناء المهنة أنفسهم. كما كانت مواقفه المتشددة في الحق توشك على اعتقاله سياسياً بسبب إصراره على مبدئه.

إن أحمد بهاء الدين هو صاحب الأسلوب السهل الممتع يفهمه المثقف وغير المثقف تتوعت كتاباته في السياسة والاقتصاد والاجتماع والفن والأدب والعلم والتكنولوجيا وتميز في مقالاته

الأسبوعية أو أعمدته اليومية وتحليلاته السياسية والاقتصادية بقدرة على التحقيق والتفسير والتنبؤ وجرأة في الحق وأمانة في التعبير ووطنية كبيرة فلم يكن ممن يكتبون ليسجلون مواقف عنصرية بل كان يهوى مصلحة الوطن، وفي سبيل ذلك كان يتقن في الماضي قدمًا نحو ما يريد إذا اقتنع به حتى لو اصطدم ودواعي الشرعية فكان دائمًا ما يفكر كيف يمكن أن يخدع الرقيب، حتى ينشر موضوع العدد ولم تكن آنذاك الصحف والجرائد قد أخذت قدرًا كبيرًا من الحرية مثل ما هي عليه الآن، فذات مرة أراد أحمد بهاء الدين أن يخدع الرقيب فكتب مقالا عن كتاب اسمه «طوق الحمامة» من كتب الأدب الأندلسي ومن عيون الأدب العربي من تأليف ابن حزم ويدور حول العشق والعشاق وكان من بين فصوله باب اسمه الرقيب ويقصد به العزول والفضل كله يدور حول سماحة الرقيب وسخافته وقلة ذوقه، وكتب هذا المقال وبه إسقاط على رقيب الصحف وفي نهاية المقال كتب لكن الرقيب يزيد الحب اشتعالًا لأنه يجعل العشاق يخترعون الحيل والوسائل ليتحايلوا أو يضحكوا على سذاجته ثم عرض البروفات على الرقيب فوجدها من كتاب أدبي من التراث ولم يلفت نظره إلى ما بين السطور في حين قال بهاء بحكمته وذكائه ما يريد قوله بين السطور ورسم رسام الكاريكاتير عبدالسميع رسمًا لامرأة جالسة تفعل الملابس في «طشت» غسيل ومعلق في سقف الغرفة التي تجلس فيها ببغاء يكرر كلمتين ينشر.. لا ينشر.. لا ينشر.. لا ينشر وعندما نزل العدد ضحك الرئيس جمال عبدالناصر شخصيًا لهذا المقال وتم رفت الرقيب وتعيين رقيب آخر. لقد كان أحمد بهاء الدين يرى أن هناك من يعمل بذكاء ولا يطيع الأوامر طاعة مطلقة ويحاول توسيع دائرة ما يراه صالحًا للنشر على مسؤوليته إذا شعر أن فيه مصلحة ولا يؤدي إلى كارثة مثلاً فهو ليس محولجيًا يتلقى المادة ويقوم بنشرها ولا بد أن يكون له تقدير خاص ورأي مستقل.

وفي سنة ١٩٥٦ رفعت الرقابة عن الصحف وكانت الضوابط على ما ينشر تتم فقط في اجتماع مع رؤساء التحرير واجتماعًا أسبوعيًا كان يعقده السادات وكان مسئولاً عن الصحافة آنذاك ويرى أحمد بهاء الدين أن رئيس التحرير هو المسئول عن سياسة الجريدة وتنفيذها وليس من الضروري أن يصادر كل رأي يختلف مع رأيه. تأثر في كتاباته بالعديد من الكُتّاب المصريين والأجانب أمثال محمود عزمي ونهرو ويوجين بلاك. إن أحمد بهاء الدين هو نموذج للكاتب المبدع الملتزم الرصين فقد كان حريصًا على المعرفة العلمية وإعمال العقل في كل شيء، فهو من الكتاب الذين أثروا الحياة المصرية الصحفية بل الصحافة العربية عمومًا إثراءً كبيرًا ومن مؤلفاته أبعاد في المواجهة العربية الإسرائيلية وإسرائيليات، أفكار معاصرة، اقتراح دولة فلسطين وما دار حوله من مناقشات، واهتمامات عربية، أيام لها تاريخ، ثلاث سنوات يونيو (حزيران) ١٩٦٧ - يونيو ١٩٧٠، الثورة الاشتراكية قضايا ومناقشات، شرعية السلطة في

العالم العربي، فاروق ملكاً، لبنان بين الوجود الفلسطيني والغزو الصهيوني. محاوراتي مع السادات هذا بعض من مؤلفاته كما قام بترجمة مختارات من رسائل جواهر لال نهرو التي أرسلها إلى أنديرا غاندي، يوميات هذا الزمان، هذا بالإضافة لما كتب عنه من الذين تناولوا فكر أحمد بهاء الدين بالدراسة والتحليل فهو مدرسة لمن يريد التمعن في علم الصحافة.

آراؤه

كان أحمد بهاء الدين فردى النزعة في تفكيره لم ينضم إلى تنظيم أو نظرية، لكن كراهيته للعنف جعلته يؤمن أن مزج الاشتراكية بالديمقراطية شرط أساسي لوجود كليهما على حد سواء، ولقد كان من المعجبين بأفكار يوجين بلاك أول رئيس للبنك الدولي الذي ألف كتاباً يحمل اسم «النظريات.. تنزل عن العرش» وكتب أحمد بهاء الدين مقالاً بنفس العنوان فكان يرى أن المواطن العادي لن يختار الشيوعية التي تحقق له العدل بعد ١٠٠ سنة أو الرأسمالية التي ستحقق النمو السريع عن طريق المنافسة والقطاع الخاص على حساب المواطن الذي يريد الشيء السريع الملموس، ومن ثم لا بد من تعاون الرأسمالية مع الاشتراكية واستفادة كل منهما من الآخر، وهناك مشاكل كثيرة تستدعي من العالم وقفة للقضاء عليها لأنها تهدد أمنه واستقراره كمشاكل نقص الغذاء والتلوث والصراع النووي. كان أحمد بهاء الدين من أنصار الثورة وليس من المعارضين لها، فقد كان يرى أن الحل الاقتصادي والسياسي لمختلف مشاكل مصر يكمن في الاشتراكية والديمقراطية وليس في النظام الرأسمالي المحض أو الشيوعي ويأتى من منطلق القضاء على الملكية وإعلان الجمهورية، كما يرى أن الفكر السياسي العالمي يتجه إلى عصر تعدد مراكز القوى وليس انقسامها لأن مستقبل العالم أصبح لا يحتمل وجود قوتين وصاحب نظرية تعدد مراكز الزعامة في العالم هو ديجول عندما خرج من حلف الأطلسي ليس حباً في المعسكر الشرقي ولكن رغبة في التكافؤ مع روسيا وأمريكا وكانت فكرته ألا يحكم أوروبا لا الروس ولا الأمريكان، ولذلك سعت أمريكا بقوة لمنع ديجول من صنع القنبلة الذرية الفرنسية وواجه معارضة من التيارات اليسارية الفرنسية نفسها آنذاك نظراً للتكلفة المادية لهذه القنبلة وكان رأى المعارضين أن اليابان نفسها اتجهت إلى النهوض بوضعها التكنولوجي في الصناعة والبرمجيات وانصرفت عن الأسلحة وتصنيعها ورضيت بحماية أمريكا لها، لكن ديجول كان يرى أن أوروبا تستحق أن يكون لها رأى في العالم وأنها ممثلة لحضارة إنسانية قديمة وأن أمريكا لن تدافع وتحارب من أجل أوروبا وقت الأخطار. وكان ديجول أول من تكلم عن توحيد أوروبا من الأورال إلى الأطلسي وانقلبت الدنيا آنذاك وقد تحقق ما تحدث عنه وتحطم سور برلين.

وعن رأيه فى أحوال العالم العرب يقول أحمد بهاء الدين إن العالم العربى به حزب يسمى حزب القروء موجود داخل كل الأحزاب السياسية ويقلد هذا الحزب تقليداً أعمى، فإذا قرأ أن مسز تاتشر تقوم بتغيرات اقتصادية وسرحت العمال وأغلقت المصانع لتطور فعلنا مثلها وإذا قرأنا أن كوريا فعلت أسلوب كذا فى مواجهة قضية معينة اتبعنا نفس الأسلوب مع العلم أن لكل بلد ظروفه الخاصة وأوضاعه وما يصلح لبلد لا يصلح لبلد آخر. يرى أحمد بهاء الدين أنه لا يمكن لبلد أن تتقدم فى مجال دون الآخر وإلا تصبح كمن يمشى على ساق واحدة والأخرى مبتورة، ومن آرائه أيضاً أن شجاعة العقل فى اتخاذ القرار والإخلاص فى العمل هما النجاح على المدى الطويل.

- السفر للصحفى يساوى قراءة عشر كتب كاملة فليس من قرأ كمن شامد وسمع وعاش الموقف عن قرب كما أن الصحفى والكاتب ليس كإى شخص يسافر فكل شىء يراه فى رحلته له مدلولات خاصة ويوحى له بأفكار وموضوعات كما يعود محملاً بالذكريات الجميلة التى تصلح لقصة أو رواية.

- الإلتقان: يروى كاتبنا الكبير أن صحفياً يابانياً كان يعمل فى الخمسينيات كمستشار صحفى بالسفارة اليابانية فى القاهرة قرأه يوماً ملتحقاً بمدرسة المنيرة الثانوية فلما سألته عن السبب فقال: إنه يريد أن يتقن اللغة العربية بإجادة ثم يلتحق بكلية الآداب وذلك لأنه مطلوب منه ترجمة مقدمة ابن خلدون عن النص العربى إلى اللغة اليابانية على الرغم من أنها مترجمة إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية التى يجيدها الكثيرون من اليابانيون ويجيدها هو أيضاً، فلماذا يضيع إنسان من عمره ١٢ عاماً لدراسة اللغة العربية وإتقانها بهدف ترجمة مقدمة ابن خلدون عن الأصل العربى إنه الإلتقان والدقة أساساً النجاح للباحث والكاتب بصفة خاصة.

- وعن رأيه فى الزواج يقول بهاء أن الزواج لا يقتل الحب إلا إذا كشف عن عنصر جديد لم يكن واضحاً للطرفين قبل الزواج حيث إنه فى فترة الخطوبة يحرض كل من الطرفين أن يبدو فى أحسن حالاته أمام الآخر والزواج يضعهما معاً وجهاً لوجه أربعة وعشرون ساعة فى اليوم بلا قناع، كما يوافق العقاد فى قوله حين سئل عن المرأة فقال: «إنه إذا أحب المرأة أحبها لا لأنها أجمل النساء ولا لأنها أدكى النساء ولا لأنها أغنى النساء ولكن لأنها هى (هى) بمجموع عيوبها ومميزاتها ومن هنا يرى بهاء أن الحب هو رغبة فى الإكتمال.

والمبالغة فى كل شىء تقتل الحب المبالغة فى التحكم، المبالغة فى الشك فى إعمال الحب والأمل فيه كما أن هناك شيئاً أقوى من الحب وهما الفقر والزمن.

- يصف كاتبنا الكبير المرأة بأنها مخلوق عادى، فالتساء منهن الملاك والشيطان البسيطة

والمعقدة تمامًا كما أن الرجال فيهم الاثني والمرأة لا تريد من الرجل إلا المعاملة الإنسانية أن يعاملها على قدم المساواة أن يحترم عواطفها وعقلها على السواء .

إن الكاتب والمبدع أحمد بهاء الدين ليس مجرد كاتب أو صحفي رحل عنا لكنه فكر مستدير ورأى صائب وإضافة مميزة أثرت الصحافة المصرية والعربية، فقد ساهم في وضع حجر الأساس لقلعة الصحافة المصرية التي قامت على أكتاف مجموعة من خيرة أبناء صاحبة الجلالة ومعظمنا كجيل لم نعاصر أحمد بهاء الدين، لكن فكره وكتبه ومقالاته مازالت قيمة نتعلم منها حتى الآن وللقارئ العزيز مقالات الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين كما هو ليتعرف على أسلوبه الممتع في الكتابة .

المهمة الكبرى، للثورة، هي أن تتحول إلى «نظام» (٥)

أحمد بهاء الدين

انعقد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية.
وقدم قائد الثورة ميثاقاً قومياً إلى المؤتمر كى يناقشه ويصدره.
وهذا الحديث لا ينصبُّ على «موضوع» الميثاق من «الخارج» أو عن «الظروف» التى يولد فيها هذا الميثاق والمهمة التى تواجهه.
وقد خطر لى أن أطرح سؤالاً عاماً هو:
ما هى المهمة الكبرى للثورة فى العشر سنوات المقبلة مثلاً؟ إن المهمة الكبرى لأى ثورة من الثورات، هى أن تتحول إلى «نظام». وكلمة «نظام» هنا معناها أن يكون الكيان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى قادراً على أن يحمى نفسه بنفسه، بقوانينه وعلاقاته العادية. وبالتوازن الطبيعى الكامن فيه.

هذه المهمة المزدوجة إذن. مهمة المحافظة على سلامة الثورة من جهة، ومهمة العمل على الوصول بالثورة إلى مرحلة النظام العادى للحياة، هى فيما يبدو المهمة الكبرى الشاملة، التى تتدرج تحتها وتتفرع عنها كل واجبات الثورة فى العشر السنوات المقبلة.
- إلى أى حد تحتاج سلامة الثورة إلى تضييق؟
- وإلى أى حد يحتاج توصيلها لمرحلة النظام إلى التفتح والإطلاق؟
بين هذين السؤالين، تدور مهمة المؤتمر الوطنى المقبل فى البحث عن «شكل سياسى» للمرحلة المقبلة من رحلتنا إلى الاشتراكية.

سلطة القانون لا الاعتقال:

أى بمعنى ألا يحتاج النظام الاجتماعى إلى ممارسة سلطة الاعتقال.. بمعنى ألا يحتاج النظام الاجتماعى إلى إجراءات غير عادية لإصدار القوانين. لأن الإجراءات العادية تصلح لمواجهة عملية التطوير وإصدار التطوير وإصدار التشريعات والقوانين.
أى أن يكون الكيان الاجتماعى للمجتمع «كالعمارة» التى تستمد رسوخها وثباتها من توازنها الهندسى، ومن كل المواد الداخلة فى بنائها، لا من الملاحظة المستمرة لها، أو من الأخشاب التى توضع هنا أو هناك لكى تسند المبنى وتحميه!

(٥) أخبار اليوم، ٢٨/٤/١٩٦٢.

إن إقامة «نظام جديد» بهذا المعنى لكلمة «نظام» هي المهمة الكبرى للثورة، أى ثورة. والثورة تبقى أمرًا ناقصًا إلى أن تحقق هذا الهدف النهائي، وهو: التحول من «الثورة» إلى «النظام». الثورة تهدم وتفسد وتشيل وتحط لكى تصحح وتبنى وتعمر. المنظر ساعة الثورة إذا التزمنا بمثل العمارة، أشبه بمنظر الأرض أثناء هدم مبنى قديم وإقامة مبنى جديد. كراكات تتسف الجدران القديمة. وأعمدة عارية من الأسمنت المسلح تنتصب وأكوام من الطوب القديم المتآكل وأكوام أخرى من الطوب الجديد الذى لم يوضع فى مكانه بعد. وتراب وغبار. ولكن غاية هذا كله هي أن يختفي التراب والغبار والكراكات، وأن تتقشع الضجة عن عمارة جديدة مسكونة يجرى فيها كل شيء بلا عناء.

والنظام الذى تريد الثورة أن تقيمه هو النظام الاشتراكي. فالهدف هو إيجاد مجتمع اشتراكي، قادر، بقواه الذاتية، على أن يحمي نفسه من جهة، وعلى أن يتطور تطورًا مستمرًا من جهة أخرى، فلا يعتمد وجوده على وجود قيادة تاريخية لا تتكرر أو على إجراءات استثنائية، ولا على أن الجهاز الإداري فيه يتلقى أوامر معينة فيطيعها، وإنما يعتمد وجوده - أى المجتمع الاشتراكي - على أن الأجهزة المؤثرة فيه - عضويًا وطبيعيًا - من نفس نسيج الاشتراكية.

بين التضييق والإطلاق:

ولكن مهمة الانتقال بالثورة وإجرائها الاستثنائية إلى مرحلة «النظام» ليست مهمة سهلة. إن المبدأ الأساسي هنا وفي أى ثورة أخرى هو: سلامة الثورة أولاً، وعدم تعريضها لأي خطر لمجرد الرغبة في الوصول إلى نظام مستقر جديد، يستمد حمايته من نفسه. ذلك أن سلامة الثورة ذاتها هي الضمان الوحيد لأن يتم الوصول يوماً إلى النظام الجديد، إلى النظام الاشتراكي...

ومن يضع عملية وضع النظام الجديد قبل سلامة الثورة، كمن يضع العريبة قبل الحصان. سلامة الثورة إذن مبدأ أساسي. ولكن سلامة الثورة النهائية هي في الوصول بها - في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة - إلى مرحلة النظام.

وصف المرحلة المقبلة:

هل المرحلة القادمة مباشرة، التي تبدأ من اليوم التالي لإنجاز الميثاق الوطني وإقراره، هي مرحلة «النظام الجديد»، بالمعنى الذي أشرت إليه في أول هذا الحديث، أى المرحلة التي يمكن أن يقال فيها إن المجتمع الاشتراكي - في حدود القوانين التي صدرت بالفعل - أصبح قادرًا أن يحمي نفسه بنفسه، ويطور نفسه بنفسه، بهندسته الذاتية وكيانه الذاتي؟ كلا. إنما الأقرب إلى الدقة فيما أعتقد هو أن نقول: إن المرحلة المقبلة هي «مرحلة انتقال».

أخرى، مرحلة انتقال أكثر ارتقاءً وتطورًا.

لماذا؟

أولاً - صحيح أن القوانين الاشتراكية قد صدرت وتغيير هيكل البناء الاجتماعى قد تم. ولكن لا يمكن القول بعد، إن هذا التغيير قد حقق آثاره الاجتماعية كاملة، أو على الأقل إلى الدرجة التى تضمن له ألا يتراجع.

ونأخذ القرية المصرية مثلاً. إن الملكية الزراعية قد حددت، ولكن لا يمكن القول بأن القوة الاقتصادية أو القوة الاجتماعية قد أصبحت بالفعل فى يد المالك الصغير والعامل الزراعى. فأصحاب الثروة القديمة لهم أرضة أخرى غير الأرض التى وزعت، أرضة مالية وأرضة معنوية وأرضة تاريخية، كقيلة بأن تجعل كفتهم هى الراجحة لبعض الوقت. إنما يمكن القول بأن التوزيع قد يحدث أثره حين يتحول الملاك الصغار والأجراء من قوى مبعثرة إلى قوة اقتصادية لها وزنها، عن طريق التعاون والنصح والعمل. وحين تختفى أو تضعف ذكريات زعامة المالك الكبير، وحين ترتفع درجة الوعى ونسبة التعليم. ويتأكد ولاء الجهاز الإدارى - تلقائياً - لهذا المالك الصغير والعامل الأجير.. بدلاً من ولاءه القديم الموروث للوجهاء والبارزين.

ثانياً - إن القيادات الاشتراكية الأصيلة الواعية - بدرجة من الوعى تلائم صفة القيادة - ليست متوافرة حتى الآن بالقدر الكافى لتغطية كل قطاعات الحياة العامة فى الريف والمدينة أو أغلبها على الأقل.

ثالثاً - إن الوعى الشعبى العام بالاشتراكية لم يصل أيضاً إلى الدرجة التى تجعله السياج الواقعى المنيع بغير حاجة إلى توجيه. إن مصلحة الكتلة الكبرى من الشعب فى الاشتراكية. وإن عاطفته اشتراكية وأمانيه اشتراكية، ولكن الوعى شئ أكبر وأعمق وأدق من المصلحة والعاطفة والأمنية. إنه شئ يربط هذا كله برباط من المعرفة والتجربة والأصالة والخطأ.

رابعاً - إن التنظيم الشعبى، أو الجيش المدنى الذى يستطيع أن يحمى النظام الاشتراكى ويمقق جذوره ويرعى تطويره فى جميع المستويات، ليس موجوداً بعد، وإذا تحقق ما نأمل فيه وبدا تطوير الاتحاد القومى من اليوم التالى للمؤتمر، فى الاتجاه الصحيح، فليس معنى هذا أن التنظيم الشعبى فى صورته المطلوبة قد اكتمل بمجرد البدء فى الاتجاه الصحيح. إنه لن يصل إلى مستوى المهمة إلا بعد وقت.

مهمتنا إذن أن نعرف بهذه النقائص وأن ندرك مسئوليتنا عنها، وأن نسرع إلى تلافيها بأقصى سرعة ممكنة.

فلا بد أن يتطور مجتمعا «معنوياً» بالسرعة التى يتطور بها مادياً.

ولابد أن تزيد مشاركة الناس فى الرأى والحكم والمشورة، بقدر ما تزيد مشاركتهم فى الأرباح وزيادة الإنتاج وفى بذل الجهود المضاعف من أجل التفكير والتعمير والبناء.

والسألة هنا تتحصر فى أمور ثلاثة:

أولاً - تحديد المسئولية.

ثانياً - تنظيم الرقابة.

ثالثاً - إيجاد تنظيم شعبى يكون تنظيمًا سياسيًا فى الدرجة الأولى.

تحديد المسئولية، بمعنى أن توزع الأعمال على شتى المستويات بحيث يكون هناك مسئولاً واضحاً عن كل مشكلة، يتحمل مسئولية الفشل ويحمل فخر النجاح.

تنظيم الرقابة بمعنى أنه لم يعد كافياً الإيمان بالثورة أو بالاشتراكية. ولكننا فى مرحلة البناء أصبحنا نحتاج إلى أن يكون المؤمن كفوءاً وخبيراً بالقدرة الخلاقة.

وفى الصين الشيوعية - مثلاً - رفع الشيوعيون بعد توليهم الحكم شعاراً يقول: إن كل فرد مسئول يجب أن يكون «أحمر وخبيراً» أى لا يكفى أن يكون أحمر شيوعياً فقط، إنما يجب أن يكون خبيراً أيضاً. وإنهم بالتالى لا يحاولون أن يصنعوا الفرد الخبير فقط، أو الفرد الأحمر الشيوعى فقط، فكل من هذين النموذجين أشبه بالإنسان الذى يسير على ساق واحدة، فى حين أنه يجب أن يسير على ساقين اثنتين هما العقيدة والخبرة، وهذا رغم ما هو معروف عن الشيوعيين من إعلاء للعقيدة الشيوعية فى ذاتها على أى اعتبار آخر مهما كان!

ولا شىء يوجد هذه الصفات فى كل الأشخاص ذوى المراكز القيادية إلا الرقابة، رقابة القانون ورقابة الشعب.

حصانة للثورة لا لأفراد:

إن الثورة نفسها لها حصانة. وأهدافها لها حصانة. ولكن الذين يتصدون للعقل تحت لوائها لا حصانة لهم إلا بقدر سلامة عقيدتهم وسلامة عملهم...

وهذه الرقابة يجب أن تنظم بصورة عملية قاطعة.

رقابة على الدولة كوزارات ومصالح ومؤسسات... أمام مجلس الأمة الذى يكون له حق

سحب الثقة من الوزير وبالتالي خروجه من منصبه.

ورقابة على الدولة كفكرة ومذهب وإنجاز أمام الاتحاد القومى.

ورقابة على الدولة كإدارة أمام المجالس المحلية.

فضلاً عن الرقابة العامة الممثلة فى شتى وسائل الإعلام من صحافة وندوات وكتب.

بإيجاد هذه الرقابة الجدية الحرة، غير المقيدة إلا بقيد المبدأ الاشتراكى، يمكن إيجاد

«البوتقة» التي تخرج لنا الكفاءات، والقيادات، والعناصر الصالحة التي يمكن أن تقوم بدور «الأسمنت المسلح» في البناء الجديد.

أين إذن.. غير الرجعيين؟

يبقى إيجاد تنظيم شعبي يكون تنظيمًا سياسيًا في الدرجة الأولى...

وما زال الحديث «خارج الميثاق». فهو هنا يتعرض للجهاز الذي سيحمل أمانة هذا الميثاق.

والتنظيم الموجود حاليًا هو الاتحاد القومي.

وقد تعرض الاتحاد القومي في الشهور الأخيرة لانتقادات كثيرة يمكن القول إنها تلتقى

كلها حول نقطة رئيسية هي: تسرب العناصر الرجعية إليه.

والواقع أن هذا هو نصف الصورة.

صحيح أن العناصر الرجعية تسربت إليه، ولكن ماذا صنعت العناصر غير الرجعية من

نشاط؟ ماذا وجدت العناصر غير الرجعية من مجالات للعمل والمناقشة والنشاط الثوري؟

هذا هو السؤال.

إن جزءًا من مشكلة الاتحاد القومي كان ولا شك أنه لم يتكون أساسًا من الفئات ذات

المصلحة الشعبية في الاشتراكية.. وهذا معنى القول بتسرب العناصر الرجعية إلى مفاصله.

والجزء الآخر من المشكلة هو أن الاتحاد القومي نشأ وقام على أساس نوع من النشاط

الإداري المحض لا النشاط السياسي السياسي.

كانت هناك مكاتب للنشاط النسائي والاجتماعي والعمالي وغيرها، ولكنه لم يكن هناك

مكتب سياسي، مع أن المكتب السياسي هو الذي يلون كل ألوان النشاط الأخرى باللون

السياسي الذي يميزها عن غيرها، والذي يعصمها من الانزلاق إلى مجرد النشاط «الفني» أو

«الإداري». أو النشاط الذي ينظر إلى المصلحة اليومية العاجلة لهذه الفئة أو تلك.

والجانب «الإداري» من نشاط التنظيم الشعبي هام بغير شك، أي الجانب الذي ينصبُّ على

حل مشكلة الري في قرية أو مشكلة عمال مفضولين إلى آخره. ولكن هذا كله لا يصنع قاعدة

شعبية ما لم يكن يسرى في كل أنواع النشاط «خط سياسي» واضح يربطها ويعطيها اللون

الحاص بها.

إن حل مشكلة فرد لا يؤدي بالضرورة إلى كسبه لجانب المبدأ الاشتراكي مثلاً، ومن الخطأ

أن نعتقد أن مجرد تحقيق مصلحة الفرد يعني أنه تغيير عقليته ونفسيته وتزويده بطاقة من

الوعي والإيمان إن كل الثورات الدينية والاجتماعية، كل الأنبياء والزعماء والقادة سارت

دعوتهم على أكتاف المؤمنين الذين تغيرت - بالفعل - عقولهم وأرواحهم من الداخل.

أين المكتب السياسي؟

أين المكتب السياسي؟ أين النشرات السياسية الداخلية الدقيقة المدروسة الواقعية؟ أين معاهد البحث السياسي على مستوى عالٍ لدراسة المشاكل على الطبيعة، ومن وجهة النظر العقائدية من جهة، ومعاهد التدريب السياسي للفئات المتفتحة النشيطة من جهة أخرى؟ أين الجهات التي تنظم وتوالي الاتصال والتفاعل مع الحركات السياسية في العالم العربي خاصة وفي العالم كله بوجه عام، على مستوى شعبي؟

أين البحث الدائم عن العناصر الممتازة في كل المستويات وكسبها إلى العمل الإيجابي، لا مجرد انتظار قدوم راغبي الانتفاع؟
ولكن الواقع أن الاتحاد القومي نفسه تشكيل لم يكتمل وجوده أبداً، بدليل أن لجنته العليا وبما يتضرع عنها لم تتشكل قط...

الاتحاد الاشتراكي:

ولقد آن الأوان، إلى جانب هذا كله، أن يكسب التنظيم الشعبي صفة «الوضوح النظري» وصفة التأكيد على المبدأ الذي يعمل على تطبيقه.. وبالتالي آن الأوان أن يتغير اسمه من «الاتحاد القومي» إلى «الاتحاد الاشتراكي»...

والمسألة ليست مجرد تغيير اسم كما يغير الفرد اسمه في المحكمة من محمد إلى محمود. كلا. إنما المسألة هي: أن التنظيم الشعبي يجب أن يحمل الشعار الذي يؤمن به ويعمل له وينتمي إليه. ويجب بالتالي أن يكون أكثر تحديداً في العناصر التي تدخل فيه وفي المهمات التي يضطلع بها.

وقد كنت على وشك أن أقترح أن تضاف إلى كلمة الاشتراكي فيصبح اسمه «الاتحاد القومي الاشتراكي»، لولا أنه قد سبق في قاموس السياسة تعبير «الاشتراكية الوطنية» الزائف الذي أصبح علماً على النازية، التي كانت في صميمها تخدم الرأسمالية والاحتكار والدكتاتورية. فمن الأحسن هنا أن يكون اسمه «الاتحاد الاشتراكي» مباشرة.

إنه «اتحاد قومي» بمعنى أنه يضم كل العناصر والفئات ليذيب متناقضاتها في إطار الوحدة الوطنية.

ولكنه «اتحاد اشتراكي» قبل كل شيء، فهو يضم كل الفئات والعناصر لكي يقودها إلى الاشتراكية بالذات، وهو يذيب متناقضاتها في الاتجاه الاشتراكي بالذات.

تعبير «اتحاد قومي» قد يكون أدق في وصف ما هو كائن الآن بالفعل من حيث الأمر الواقع، ولكن هذا الأمر الواقع هو بالذات ما نريد تغييره. أما تعبير «الاتحاد الاشتراكي» فهو أدق في وصف ما سوف يكون أو ما ينبغي أن يكون. هو تعبير أدق في وصف رسالته. ومن الخير أن يرتبط - حتى في الاسم - برسالته وغايته، لا بحاضره الذي يريد تطويره!

كيف يجب أن نفهم القومية العربية (*)

أحمد بهاء الدين

القومية العربية قضية عالمية!..

إنها ثورة سائر الثورات التي تغير وجه العالم. ثورة يهتم العالم كله اليوم بدراستها، وبناء على هذه الدراسة: هناك من يؤيدونها، وهناك من يعارونها! وفي بلادنا نفسها، نجد أنها أحياناً دعوة حقيقية ينادى بها المخلصون، وأحياناً أخرى ستار زائف يتستر به المستترون!.. إن عشرات الكتب تصدر كل سنة في مختلف اللغات عن هذه القومية العربية.. ومع ذلك فما أقل الدراسات الموضوعية التي صدرت عن هذه القومية بلغتها العربية.

ومن يتجول في البلاد العربية، ويختلط بالتيارات المختلفة، سرعان ما يكتشف أن القومية العربية ليست مفهومة فهماً واحداً لدى العرب فهناك أكثر من فهم، وأكثر من تفسير.. وذلك أن الذين يؤمنون اليوم بهذه القومية من اتجاهات مختلفة، فيها أقصى اليمين وفيها الوسط وفيها أقصى اليسار، وليس هذا بغريب، فإن من عادة الحركات القومية العظيمة أن تكون من تيار النهر الهادر، الذي يستمد قوة تدفقه من عشرات من الروافد..

وقبل أن نبحث القومية العربية عن قرب يحسن بنا أن نعرف ما هي القومية بوجه عام؟

هل هي دينية؟ أم دعوة عنصرية؟ أم دعوة وطنية؟

وما علاقة هذه الدعوة بالمذاهب السياسية والاجتماعية المعروفة... ما علاقتها

بالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية؟..

ثم ما هي علاقة القوميات بعضها البعض الأخرى؟

التعريف التقليدي للقومية، هو: أنها تلك الرابطة التي تؤلف بين الناس فتجعلهم أمة واحدة، يتكلمون لغة واحدة، ويسكنون قطعة أرض متصلة، ولهم تكوين نفسى مشترك، ومصالح وتقاليد مشتركة، ماضيهم يسرى فيه تاريخ واحد، ومستقبلهم يصنعه كفاح مشترك.. هذه هي الشروط المبدئية للقومية..

وليس معنى هذا اختلاف شرط واحد من هذه الشروط يجعل القومية غير موجودة أو غير قابلة للوجود. فالسويسريون مثلاً أمة واحدة ولكنهم يتكلمون ثلاث لغات. والأمريكان والإنجليز يتكلمون لغة واحدة ولكنهما أمتان مختلفتان، ونفس الكلام ينطبق على سائر الشروط..

(*) صباح الخير (٩ أيار/ مايو ١٩٥٧).

كذلك فإن توفر بعض هذه الشروط - اتحاد اللغة والدين والأصل - لا يكفى لخلق القومية المتحدة. فالدول الإسكندنافية مثلاً - السويد والنرويج والدانمرك وإيسلندا - لغتها واحدة ودينها واحد، وأصلها واحد، وتقاليدها وعاداتها واحدة. ومع ذلك فإن شعوب هذه الدول لم تتطور فى قومية واحدة، وبالرغم من أن مفكرين عظاماً مثل الكاتب النرويجى الشهير «هنريك إبسن» نادوا طويلاً بهذه القومية الواحدة، فقد فشلت جهودهم، وظلت السويد والنرويج والدانمرك وإيسلندا كل واحدة منها متمسكة باستقلالها وانفصالها.. بل إن النرويج ظلت متحدة مع السويد مائة سنة، ثم قامت حركة وطنية انتهت باستقلالها سنة ١٩٠٥. وبالرغم من قيام أعمق علاقات الصداقة والتفاهم والمصلحة بين هذه الدول، إلا أن كل الجهود التى بذلت لتوحيدها قوبلت بصحراء قاحلة من الرفض والإعراض..

الشروط المادية السابقة - اتحاد اللغة والكفاح و.. و.. إلخ - كلها إذن شروط هامة جداً، وعميقة الأثر جداً فى إيجاد القومية، ولكنها حتى إذا اجتمعت كلها لا تكفى لإيجاد هذه القومية، لا بد أن يضاف إليها شئ آخر، أو عامل آخر، يبعث الحياة فى أوصال هذه القومية.. إن الإنسان ما يتكوّن من عناصر مادية هى كميات معينة من اللحم والدم والعظم، ولكن ليس معنى هذا أننا إذا أحضرنا هذه النسب من اللحم والدم والعظم نستطيع أن نصنع بها إنساناً حياً!! إنما هناك شئ غامض هو الذى يضيف الحياة إلى هذا الإنسان شئ لا يزال غير ملموس لنا، نسميه الروح.

كذلك.. فإن كل الشروط المادية للقومية تحتاج بعد ذلك إلى شئ آخر يبعث فيها الروح..

هذا الشئ هو: الشعور بهذه القومية..

وصف بعض الكتاب السياسيين هذا العامل الحاسم فى تكوين القومية فقالوا: «إنه وجود

حالة ذهنية وشعورية معينة الفرد يشعر بولاء شديد عميق للشعب ينتمى إليه..».

وتحدّث فيلسوف من فلاسفة الحركات القومية هو «ماتزنى» عن هذا العمل نفسه فقال:

«إنه حتى بعد توفّر كل اعتبارات الأصل واللغة والثقافة والتقاليد والعادات. فلا بد من وجود

عامل آخر هو: الإرادة الشعبية العامة..».

فماتزنى يطلق على هذا العامل اسم: «الإرادة الشعبية العامة».. أى أن يكون مجموع

الشعب شاعراً بهذه القومية كحقيقة حية فى نفسه، راغباً رغبة أكيدة فى الاتحاد مع كل

الملايين التى تتكون منها هذه القومية فى أمة واحدة..

وهذا العامل - عامل الإرادة الشعبية العامة - ليس غامضاً مبهماً لحسن الحظ مثل الروح التى

تسكن الجسد فتبعث فيه الحياة.. إنه عامل تخنقه الظروف، وتخلقه الأحداث، ويخلقه العمل!

تلك هي الملامح والسمات التي تتكون منها القومية..

ولكى تتم الصورة في أذهاننا، يجب أن نسجل ثلاث حقائق أخرى مهمة عن القومية بمعناها العام.. حقائق تكون بمثابة العلامات التي تضيء أمامنا التفكير..

الحقيقية الأولى: هي أن القوميات ليست موجودات ثابتة خالدة، حتى القوميات التاريخية الكبرى، كالقوميات العربية أو الهندية أو الألمانية أو الأمريكية، ليست معالم ثابتة، وجدت هكذا في العالم منذ الأزل كما وجدت في الجبال والبحار والمحيطات. ليست القومية كائنات حجرية، ولكنها كائنات حية، ذات خلايا متجددة.. فهي تولد وتمو وتتغير، منها ما يورق ويزدهر، ومنها ما ينقرض ويندثر.. ومنها قوميات يصيبها المرض وفقر الدم حيناً، ثم تسترد حيويتها وصحتها بعد حين آخر..

هذه الحقيقة الأولى، لها معان بالغة الأهمية، فمعناها مثلاً أننا إذا وجدنا أن الشعور بقومية ما لم يكن موجوداً منذ مائة سنة أو خمسين سنة، فليس هذا دليلاً يساعد على أن القومية ليست موجودة أو غير قابلة للوجود، ومعناها أننا إذا وجدنا قومية ما في حالة تفكك وانقسام أو إذا وجدناها قوية هنا وضعيفة هناك، فليس معنى ذلك أن هذه طبيعتها الأزلية الأبدية، وأنه لا يمكن تغييرها، كلا، إن القومية كائن حي، يمكن تميمته وتقويته ومعالجة أمراضه، ونفخ الصحة والشباب في أوصاله، مادامت الظروف التاريخية ملائمة لذلك..

الحقيقة الثانية: هي أن الحركات القومية البناءة، لا يمكن أبداً أن تكون حركات مغلقة على نفسها، منعزلة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل والدولية، فالمجتمعات التي ظهرت فيها الحركات القومية التي تجاهلت هذه الظروف، التي اكتفت بأن تكون قومية ورفضت أن ترتبط بالتيارات الاجتماعية التقدمية في عصرها، انقلبت إلى حركات رجعية أو أصابها الموت السريع، أما الحركات البناءة فهي التي عرفت كيف تستوعب وتهضم وتتفاعل مع المطالب التقدمية للمجتمع الذي شبت فيه.

وليس كل الظروف التي تصاحب كل الحركات القومية واحدة، بل إنها تختلف باختلاف الزمان والمكان والبيئة وعلاقات الإنتاج..

ومن أعظم الأخطار التي تتعرض لها الحركات القومية، أن تتفصل عن المطالب الاجتماعية التقدمية للمجتمع الذي تشب فيه. هذه الفلطة الكبيرة وقع فيها زعيم قومي كبير مثل ماتزيني، الذي عجز عن تقدير أهمية الحركة الاشتراكية ودورها التحريري الكبير. فكان من نتائج انفصاله عنها، ورفضه المباشر لها أن أُصيب بالفشل بعد الفشل في معركته الباسلة لتوحيد إيطاليا وتحريرها..

ومن الخطر أيضاً أن يحدث العكس، من الخطر أن يتجاهل الاشتراكيون أهمية الارتباط

بالحركة القومية. لقد وقع في هذا الخطأ كثير من الاشتراكيين العرب الذين كانوا يرون أن دعوة الوحدة العربية دعوة رجعية لأنها تصرف جماهير الشعب عن القضية الأساسية. ألا وهي تحقيق العدل الاجتماعي.

الاشتراكيون العرب الذين ارتكبوا هذه الغلطة لم يدركوا تماماً الدور الذي تمر به البلاد العربية وأن كفاحها الأساسي فيه هو كفاح ضد الاستعمار، ولم يدركوا القوى الثورية التي يمكن أن تطلقها هذه القومية من عقالها.

وفى كفاح الهند نجد غلطة مشابهة، فقد حمل بعض الاشتراكيين على غاندى واعتبروه رجعيًا، في حين أن زعيمًا اشتراكي التفكير مثل نهرو كان يدرك أهمية التزاوج بين الدعوتين.. ففى تأريخه لقصة حياته نجده يكتب قائلاً: «إن القومية هي الحاجة العاجلة حتى تتحقق درجة معينة من الحرية السياسية، وغاندى مثلاً من الناحية الفكرية متخلف جداً. ولكنه فى العمل من أعظم القوى الثورية فى تاريخ الهند.. إنه يطلق قوى جماهيرية هائلة. ولعله يتجه تدريجيًا - كما أرجو - إلى الأهداف الاجتماعية»..

الحقيقة الثالثة والأخيرة عن القومية بوجه عام أنها تتحرف وتقلب إلى عنصرية بغيضة..

كيف يحدث؟..

كيف تنزلق القومية النبيلة، إلى المنصرية العدوانية البغيضة؟..

أماننا أمثلة كثيرة..

وأبرز مثل هو ألمانيا..

لقد استطاعت الحركة القومية فى ألمانيا أن توحد كل الألمان فى دولة واحدة، بعد أن كانوا ممزقين إلى ملكيات ودوقيات منها الحرة ومنها المستعمرة. وقد حدث أن الرجل الذى تمت الوحدة على يده كان دكتاتورى النزعة، شديد الرجعية، اشتهر بعدائه القاسى لكل تطور ديمقراطى وكل دعوة للعدالة الاجتماعية. هذا الرجل هو بسمارك وهو الذى وصف أحد المؤرخين حكمه وتوحيده لألمانيا فقال: إنه جعل ألمانيا كبيرة والألمان صغارًا!.. وفى أول وثيقة بتكوين دولة ألمانيا الموحدة، كانت تضم إلى ألمانيا ولايتين فرنسيتين، هى الألزاس واللورين، أى كانت القومية تسجل نصرها بالعدوان على قومية أخرى مجاورة، كان الفلاسفة والمفكرون الألمان يقولون: «هاتان الولايتان لنا بحق السيف!.. وأن رسالة ألمانيا هى أن تسود أوروبا.. وأن تكون فوق الجميع»..

وقد ترعرعت هذه الأفكار فى ألمانيا طويلاً. ترعرعت إلى أن أصبح قياسرتها أولاً. ثم نازيتها ثانيًا، مصدر عدوان مستمر على العالم باسم سيادة الجنس الأرى..

لماذا حدث هذا الانزلاق؟..

حدث ببساطة لأن القومية انتصرت انتصاراً يمينياً رجعيّاً مستتبداً. انتصرت على حساب الحركات الديمقراطية والبرلمانية والاشتراكية وكل الدعوات التقدمية التي كانت موجودة في ألمانيا..

وإذا كان مثل ألمانيا هو المثل الأقوى، فإنه ليس المثل الوحيد..

في فرنسا مثلاً، وجدت قبل الحرب العالمية الأخيرة كتلة قوية من الكُتّاب والزعماء السياسيين تدعو إلى إحياء القومية الفرنسية على الطراز العنصرى نفسه في ألمانيا. كان على رأس هذه الكتلة الكاتب شارل موراس الذى اتخذ لنفسه شعاراً هو «فرنسا أولاً» والكاتب موريس باريس، وكان هذان الكاتبان اللذان يناديان بالقومية، من أكثر هتات اليمين تطرفاً.. وكانا يعاديان كل الحركات الديمقراطية والاشتراكية ويظالبان باقتلاعهما. أما الأب الروحى لهذه الكتلة فقد كان الماريشال بيتان، الذى أَلّف حكومة فيشى الشهيرة للتعاون مع هتلر!..

أما إيطاليا وبعض دول شرق أوروبا كالمجر وبلغاريا، فقد عرفت تجربة من نوع آخر..

لقد استخدمت القومية في إيطاليا على يد موسوليني كسلاح لضرب الحركات التقدمية فيها. أعلن موسوليني أنه يطالب لشعبه بالعظمة القومية، وطالب الشعب الإيطالى بأنه يتكاثر ويسرف فى النسل حتى يصبح أكثر شعوب الأرض عدداً، لأنه أعظم شعوب الأرض فى صفاته. وإن رسالة هذا الشعب هى أن يسترد مجد روما القديمة عندما كانت تحكم العالم كله. وباسم هذا الكبرياء القومى المصطنع، وهذه الشعارات القومية الزائفة، سلب موسوليني شعب إيطاليا من كل إرادة ومن كل عدالة اجتماعية. كرر مأساة بسمارك فجعل إيطاليا تبدو من الخارج كبيرة ولكنه جعل الإيطاليين صغاراً، ثم ساقهم آخر الأمر إلى مجازر الحروب العدوانية فى أوروبا وإفريقيا..

تلك هى الحقائق الرئيسية عن القومية بوجه عام..

فماذا عن القومية العربية؟..

لو استعرضنا كل المقومات التى يكفى توفر بعضها لكى توجد القومية، لوجدنا أن هذه المقومات موجودة ومتوفرة، بل وصائحة بأن هناك قومية عربية..

التقاليد والعادات المشتركة. التاريخ المشترك. الإحساس العام بهذه القومية. كل هذه

العوامل موجودة بغير شك..

وليس هذا بالطبع مجال المضى فى سرد البراهين على وجود هذه العوامل، فضلاً عن أن

وجودها أظهر من أن يحتاج إلى تدليل طويل..

ولكن هناك عاملاً يتحدث به أحياناً «العقلاء».. ذلك هو عامل المصلحة الاقتصادية فى

تحقيق هذه القومية.. الأمر الذى يحتاج إلى وقفة قصيرة..

إن هناك من يقولون - وهذه نعمة ترددها أحياناً الصحف الأجنبية المعادية للقومية العربية - إن المصالح الاقتصادية لأبناء البلاد العربية متناقضة، وإن أصحاب هذه المصالح سوف يقاومون كل محاولة لتوحيد البلاد العربية مقاومة عنيفة..

إن هؤلاء الذين يرددون هذا الحديث، إنما يتحدثون عن مصالح فردية. أما نحن، فعندما نتحدث عن المصلحة الاقتصادية، إنما نقصد مصلحة الشعب العربي، والأمة العربية كلها كمجموع..

إن الحياة الحديثة، التى تتميز بالتقدم العلمى والصناعى السريع، لن يكون فيها مكان إلا للشعوب القومية بإنتاجها وعلومها وبتقدمها، والشعوب التى تميزت بقوة علومها وإنتاجها هى الشعوب التى كان من حظها أن توجد فى أرض تتوفر فيها إمكانيات هذه القوة وهذا التقدم. ونحن أبناء الشعب العربى لنا هذا الحظ، وبدرجة باهرة، لولا أننا مقسمون! انظروا إلى البلاد العربية كبلاد منفصلة، ستجدون أن كل دولة لديها شىء ولكنها تقتصر إلى أشياء، ثم انظروا مرة أخرى إلى خريطة هذه البلاد العربية، كتكتلة اقتصادية واحدة! سوف تجدون على الفور أن كل شىء قد تغير، إمكانيات جديدة تخلق، وظروف رائعة للتقدم تفتح، ستجدونها أرضاً فيها البترول، وفيها الحديد، وفيها القصدير والبوتاس والنحاس، وفيها الأراضى الزراعية، وفيها مساقط المياه ومحطات توليد الكهرباء.. هذا التنوع الهائل فى موارد الثروة الطبيعية. هو الذى صنع قوة الولايات المتحدة، هو الذى صنع قوة الاتحاد السوفيتى، وهو الذى يصنع الآن قوة الهند والصين..

إن دول غرب أوروبا، الدول القوية العريقة فى الصناعة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا.. تشعر بأن مستعمراتها تضع، وأنها ستقع تحت أقدام الدول الكبرى، فتبدأ جدياً فى إنشاء كتلة اقتصادية خاصة بها، فتشارك فى صناعات معينة، وتؤسس سوقاً مشتركة، أما نحن.. فانظروا إلى الحواجز والحدود! نورى السعيد يختلف مع سياسة سوريا فيعاقبها بأن يمنع استيراد صناعة النسيج السورية إلى العراق، ويشتري الأقمشة من أوروبا، الأيدى العاملة الزائدة فى الريف المصرى لا تجد أرضاً تزرعها، وأراضى الجزيرة فى سوريا والعراق لا تجد أيدياً تزرعها. العراق والأردن وسوريا تشتري السماد من أمريكا الجنوبية ومصانع السماد فى مصر كفيلا بأن تزودها جميعاً بالسماد! هذا كله بالنسبة إلى الصناعات والزراعات الموجودة الآن.. فما بالكم بالصناعات والزراعات التى يمكن أن تنشأ، ويجب أن تنشأ، لو تضافرت لدينا الأموال، والأيدى، والكفايات، والموارد الطبيعية!

القومية العربية إذن كائن حي، موجود، يفرض وجوده على الدنيا يوماً بعد يوم..

كيف نُؤمّن مستقبل هذه القومية العربية؟ كيف نُعبّد أمامها الطريق.. ونعصمها من الزلزل؟..

إن الحقائق الثلاث، التي اتفقنا عليها منذ حين، هي التي توضح لنا الأسلوب الذي نستطيع أن نحمل به قوميتنا من الفضل..

لقد قلنا - أولاً - إن القومية كائن حي قابل للتنمية والتقوية والعلاج.. ومعنى ذلك أن علينا أن نعمل عملاً شاقاً متواصلًا، لنشر عقيدة القومية العربية.. خصوصًا في الأماكن التي تضعف فيها هذه العقيدة من الوطن العربي..

وقد قلنا - ثانيًا - إن الحركة القومية الناجحة يجب أن لا تكون مغلقة على نفسها، منعزلة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة لها.

ومعنى ذلك أن دعوتنا للقومية العربية يجب أن تمتزج بدعوتنا إلى العدل الاجتماعي. وإلى تغيير مجتمعنا العربي من نطاق البدائية والتخلف إلى نطاق المجتمعات العصرية.. وهذا هو السبب الذي من أجله نقول إننا نُؤمن بالقومية العربية وبالاشتراكية معًا في وقت واحد!

إن المطالب الأساسية لكل شعب في هذا العصر الحدث هي أن يحكم حكمًا ديمقراطيًا نابعًا من الشعب، وأن يكون نظامه نظامًا مستديرًا يفتح أمامه آفاق الثقافة والعلم والتطور الشامل. وأن يكون كيانه الاقتصادي قائمًا على العدل الاجتماعي. والفرص المتكافئة..

والدعوة إلى القومية العربية لكي تتغلغل حقيقيًا في نفوس الجماهير، عليها أن تستوعب هذه الأهداف جميعًا، وعليها أن تعلن في صراحة أن التصديق الحقيقي للقومية العربية. يجب أن يكون مؤمنًا بهذه الأهداف التقدمية، التحريرية، أما من لا يؤمن بهذه الأهداف، ولا يعمل من أجلها، ثم يتشدد بالقومية العربية، فهو إنما يتاجر بهذه القومية ولا يؤمن بها. يستخدم هذه القومية ولا يخدمها..

وقد قلنا - ثالثًا - إن الحركات القومية يجب أن تحرص على عدم الانزلاق إلى العنصرية.. إن ارتباط حركتنا القومية بالحركة الاشتراكية هو أكبر عاصم لها من العنصرية وانرجعية، فمن خلال هذا الارتباط تشعر قوميتنا برسالتها الإنسانية، ومن خلال هذا الارتباط نتعلم كيف نحب كل الشعوب، وكل القوميات، وكيف نتعامل معها معاملة تقوم على احترام المصالح المتبادلة والمساواة!